الأمم المتحدة

A/C.6/66/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
30 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ساليناس بورغوس . . . . . (شيلي)

المحتويات

البند ٨٠ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-54568 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٨٠ من جدول الأعمال: برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى تقرير الأمين العام عن الموضوع (A/66/505). ودعا السيدة موريس، أمينة اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه والموظفة القانونية الرئيسية في شعبة التدوين، إلى تقديم إحاطة غير رسمية لتيسير النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

٢ - وأعقب إحاطةً غير رسمية قدمتها السيدة موريس، أمينة اللجنة الاستشارية والموظفة القانونية الرئيسية في شعبة التدوين، تقديم عرض سمعي بصري بعنوان ''داغ همرشولد وتطوير القانون الدولي''.

٣ - **السيدة كيسيادا** (شيلي): تكلمت باسم مجموعة ريو، فقالت إن نشر القانون الدولي أساسي لضمان امتثال سيادة القانون ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، ولا سيما فيما يخص تحقيق التسوية السلمية للمنازعات. وذكرت أن للزمالات والدورات الدراسية المتعلقة بالقانون الدولي تأثيراً مضاعِفاً حيث تتيح لأجيال بكاملها من طلبة القانون من كل أنحاء العالم التعلم من خبراء من الطراز الأول في مجال القانون. وأضافت أنه بالنظر إلى التحديات التي ورد بيانها في تقرير الأمين العام (A/66/505) والتي حالت دون تنظيم مثل هذه الدورات الدراسية بصفة منتظمة، ينبغي لأمانة البرنامج أن تنظر في التعاون مع هيئات إقليمية ودون إقليمية ومع المكاتب في الميدان، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، التي عرضت تدريبا في مجال القانون الدولي العام والخاص يتمشى مع أهداف البرنامج.

٤ - وأشادت بالعمل الدؤوب الذي قامت به شعبة التدوين لإنشاء وتعهد مواقع شبكية قيِّمة تتصل بالقانون الدولي، فدعت جميع الدول الأعضاء إلى تقديم أو زيادة تبرعاتها للمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥/٦٥.

٥ - وأردفت قائلة إن قيام شعبة التدوين بنشر الحولية القانونية للأمم المتحدة وحولية لجنة القانون الدولي وغيرها من المنشورات، إلى جانب برنامجها للنشر المكتبي، يعود بفائدة كبيرة على الأوساط الأكاديمية. وذكرت، على وجه الخصوص، أن الملخصات المنشورة للقرارات المتخذة من محكمة العدل الدولية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة كثيرا ما تكون هي السبيل الوحيد الذي يمكن للأساتذة والباحثين والطلبة في بلدان مجموعة ريو أن يسلكوه للاطلاع على ذلك الاجتهاد القضائي، الذي لم يُعَد سوى باللغتين الإنكليزية والفرنسية. فهذا الاجتهاد في حالة تغير دائم، ولا بد من معرفته للتوصل إلى فهم سليم لتطور قواعد القانون الدولي. ولا ينبغي ادخار أي جهد في تعهد تلك المجموعة وضمان انتشارها على أوسع نطاق ممكن على الصعيد الوطني. ورحبت بما يزمع القيام به من نشر ملخصات الأحكام والفتاوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية الدائمة.

٦ - وفيما يتصل بقرار الجمعية العامة ٢٥/٦٥، الذي لم ينص على رصد موارد جديدة للبرنامج من الميزانية، أشارت إلى أن الأموال المخصصة لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ خُفِّض بنسبة ٦ في المائة. وأشارت إلى ضرورة إيجاد حل مختلف لضمان تنفيذ البرنامج في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وحثت بذلك الدول الأعضاء، ولا سيما دول العالم المتقدم النمو، على زيادة تبرعاتها. وذكرت أن المقترحات الداعية

إلى معالجة الوضع، على النحو المبيَّن في الفقرة ٦٨ من تقرير الأمين العام (A/66/505)، ينبغي بحثها أيضا.

٧ - **السيد كاماو** (كينيا): تكلم باسم المجموعة الأفريقية، فقال إن برنامج المساعدة أنشئ في عام ١٩٦٥، بناء على مبادرة الدول الأفريقية أساسا، لتعزيز سيادة القانون من خلال تدريس القانون الدولي ونشره، ولا سيما في أوساط المحامين في البلدان النامية.

٨ - وقال إن القيود المالية وغيرها من القيود المتعلقة بالموارد التي حددت في تقرير الأمين العام (A/66/505) تلزم معالجتها على وجه السرعة، لأن الغاية الأساسية من البرنامج لا يمكن تحقيقها دون توافر الموارد المالية الكافية. وأضاف أن الدول الأفريقية لا يمكنها أن تضطلع بدورها الملائم في المنظمات الدولية دون أن يحصل خبراؤها على التدريب المناسب وعلى الحق في الوصول إلى المعلومات. وتابع قوله إن شعبة التدوين بذلت جهودا محمودة لتفعيل برنامج المساعدة وللإبقاء على عدد الزمالات المخصصة لبرنامج القانون الدولي في أكاديمية لاهاي، وذلك من خلال تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف. وأعربت المجموعة الأفريقية عن سرورها لأن من المزمع تنظيم دورتين دراسيتين إقليميتين في مجال القانون الدولي في أديس أبابا في السنوات المقبلة، وأشادت بالحكومة الإثيوبية لاستضافتهما.

٩ - وأردف قائلا إن ميثاق الأمم المتحدة مصدر رئيسي للقانون الدولي، وأن الدول الأعضاء ملزمة بالترويج للقانون الدولي والنهوض به على نحو ما ينص عليه الميثاق. ولا يمكن تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها إلا من خلال تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه بالقدر الكافي. وأشار إلى أنه يلزم رصد الموارد الكافية من الميزانية العادية للإبقاء على المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار، ولتمكين الأمانة العامة من نشر البحوث ومواد أخرى بشأن القانون الدولي، بما ييسر على الدول الأعضاء التي لديها مرافق محدودة فيما يتعلق بشبكة الإنترنت الحصول على آخر المنشورات. ومن ثم تشجع المجموعة الأفريقية الدول الأعضاء على تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني لبرنامج المساعدة.

١٠ - **السيد فام فينه كوانغ** (فييت نام): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن برنامج المساعدة هو بمثابة عنصر بالغ الأهمية في التطوير التدريجي للقانون الدولي وفي بناء قدرات الدول، كل على حدة. وأشار إلى أن البرنامج يتيح فرصا قيِّمة للأمم المتحدة وللدول الأعضاء فيها للاشتراك في مسائل تتعلق بالقانون الدولي من خلال برامج الزمالات والحلقات الدراسية والزيارات الدراسية ومنابر أخرى. وقال إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتجد ما يشجعها في تعميق مشاركة البرنامج مع الدول الأعضاء، بما في ذلك تنظيم دورة دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١١. وقد استضاف اثنان من أعضاء الرابطة مثل هذه الدورات الدراسية الإقليمية في السنوات الماضية.

١١ - وأردف قائلا إن الرابطة ترحب بجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تقريب القانون الدولي إلى متناول طائفة أوسع من الجمهور العالمي، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويساعد البحث القائم على شبكة الإنترنت والوثائق التي يمكن الوصول إليها عن طريق الشبكة ورقمنة الملفات الصوتية والبصرية على سد فجوة المعارف والمعلومات في القانون الدولي. ويشكل منح ١٩ زمالة لبرنامج القانون الدولي في لاهاي تطورا إيجابيا آخر.

١٢ - لكنه استدرك قائلا إن برنامج المساعدة يواجه مشاكل في التمويل تؤثر بشكل خطير على تنفيذه، ولا سيما فيما يتعلق بالدورات الدراسية الإقليمية، والمكتبة السمعية

البصرية للقانون الدولي، وبرنامج النشر المكتبي والمساعدة التقنية المقدمة من قسم المعاهدات بشأن تسجيل المعاهدات وممارسات الإيداع التي يتبعها الأمين العام والأحكام الختامية. وترحب رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتبرعات بعض الدول الأعضاء لبرنامج المساعدة، كما أنها تحث دولا أخرى على النظر في أن تحذو حذوها. ومن المهم أيضا بذل جهود تكميلية على الصعيد الإقليمي لتعزيز تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه.

١٣ - **السيدة كينغ** (نيوزيلندا): قالت إن ما يقوم به برنامج المساعدة من أعمال يمثل أحد الأركان الأساسية في ما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتعزيز القانون الدولي. وتعرب حكومة بلدها عن سرورها لتنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي في الآونة الأخيرة لفائدة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ولفائدة أفريقيا، وتؤيد الجهود التي تبذلها شعبة التدوين لمواصلة تفعيل ذلك النشاط التدريبي الهام، الذي يتيح فرصة قيِّمة للمحامين الشباب في وزارتي الخارجية والعدل الحكوميتين وفي كليات القانون بالجامعات للحصول على تدريب عالي الجودة يتولى تقديمه كبار العلماء والمختصين في طائفة واسعة من المواضيع في مجال القانون الدولي.

١٤ - ومضت قائلة إن حكومة بلدها قدمت تبرعا في الآونة الأخيرة للدورات الدراسية الإقليمية من خلال الصندوق الاستئماني لبرنامج المساعدة، وأنها تأمل أن تدعم هذه المساهمة البرنامج في تنظيم دورات دراسية إقليمية أخرى في مجال القانون الدولي. وإذ لاحظت أن حكومات إثيوبيا وتايلند والمكسيك أشارت إلى رغبتها في استضافة دورات دراسية في مناطقها في السنوات المقبلة، أعربت عن تيقنها من أن هذه الدورات ستعود بفائدة كبيرة على المحامين الشباب الذين يسعفهم الحظ بحضورها، ومن أنها ستعزز الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز فهم القانون الدولي واحترامه.

واختتمت قولها بأنها تشجع دولا أخرى على النظر في تقديم تبرعات للبرنامج.

١٥ - **السيد سانشير كونتريراس** (المكسيك): قال إن حكومة بلده تشيد بإنجازات برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، ولا سيما الجهود المبذولة للحفاظ على المواد المتصلة بالمفاوضات الدولية وتوسيع مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي وزيادة فرص الحصول على المواد السمعية والبصرية باستخدام تكنولوجيات جديدة. ورحب أيضا بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي وإعداد الحوليات والتقارير وغيرها من المنشورات المتعلقة بهذا الموضوع.

١٦ - وقال إن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز جميع الإجراءات والبرامج الرامية إلى نشر القانون الدولي وبدعم برنامج المساعدة. لكنه استدرك قائلا إن احتمال عرقلة نقص التمويل لتنفيذ العديد من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/505) يبعث على القلق.

١٧ - ومن ثم، يؤيد وفد بلده الطلب الموجه إلى أمانة البرنامج بمواصلة بحث آليات تمويل بديلة، ويبدي استعداده للإسهام في الجهود الرامية إلى الحصول على الدعم والتبرعات من الدول الأعضاء لبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي.

١٨ - **السيدة هابتيماريام** (إثيوبيا): قالت إن نطاق القانون الدولي يتسع ليشمل حقوق وواجبات الأفراد والجماعات والمنظمات الدولية، الخاصة منها والعامة على حد سواء، كما يشمل التجارة الدولية وحماية البيئة وحقوق الإنسان. وهو ما يستلزم توسيع نطاق تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره، ومن ثم أعربت عن ترحيبها بالجهود التي ستبذل في هذا الصدد في إطار برنامج المساعدة في السنوات المقبلة.

١٩ - ومضت قائلة إن إثيوبيا، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية، أثبتت التزامها باستضافتها الدورة الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي من أجل المنطقة الأفريقية في شباط/فبراير ٢٠١١، وهي تتطلع إلى استضافة دورة دراسية إقليمية ثانية في عام ٢٠١٢. وتتيح هذه الدورة الدراسية لمحامين من البلدان النامية ومن أقل البلدان نموا فرصة للاطلاع على القضايا المعاصرة في القانون الدولي. وأضافت أن الدورات الدراسية الإقليمية ينبغي زيادة توسيع نطاقها لتلبية الاحتياجات المتنامية إلى النشر والتدريس في هذا الميدان.

٢٠ - **السيدة دي** (الهند): قالت إن أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي يتمثل في وضع معايير قانونية دولية سليمة لتنظيم العلاقات الدولية. فتحسين المعرفة بالقانون الدولي يؤدي إلى توطيد السلام والأمن وتعزيز العلاقات الودية فيما بين الدول. وأشارت مع التقدير إلى ما يزمع القيام به من تنظيم لعدة دورات دراسية إقليمية في المستقبل القريب، مما سيتيح فرصة فريدة من نوعها للمشاركين للتركيز على القضايا المعاصرة التي تؤثر على مناطقهم. وإذ أشارت إلى القيود المتصلة بالموارد التي تواجه برنامج المساعدة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على نحو ما ورد بيانه في تقرير الأمين العام (A/66/505)، مضت قائلة إن حكومة بلدها تؤيد فكرة تلبية الاحتياجات المالية لأنشطة البرنامج من الميزانية العادية.

٢١ - **السيدة ميليكاي** (الأرجنتين): قالت إن برنامج المساعدة هو بمثابة أداة تُستخدم ليس فحسب لتعزيز القانون الدولي وسيادة القانون، وإنما أيضا لبناء القدرات، ولا سيما في البلدان النامية. وتابعت كلامها قائلة إن الأمم المتحدة تصدر العديد من المنشورات والموارد التي تكتسي أهمية بالغة للبحث والتعلم في ميدان القانون الدولي، ويستخدمها الموظفون العموميون والاختصاصيون والطلبة في العديد من الدول الأعضاء. فالمكتبة السمعية البصرية، على وجه الخصوص، توفر للأكاديميين في جميع أنحاء العالم إمكانية الاطلاع على محفوظات الأمم المتحدة التاريخية الثمينة.

٢٢ - ومضت قائلة إن الأرجنتين، التي استضافت في عام ٢٠٠٨ حلقة العمل الإقليمية التي نظمتها لفائدة أمريكا اللاتينية المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات بموجب اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، تأمل أن تؤدي حلقات العمل تلك ليس فقط إلى تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وقبول اختصاص المحكمة، وإنما أيضا إلى تعميم الفهم العالمي لهذا الفرع من القانون الدولي.

٢٣ - وأعربت عن أسفها لعدم منح زمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بسبب عدم توفر التمويل الكافي، ولكنها ارتأت أن من دواعي التشجيع أنه تم منح زمالة واحدة في عام ٢٠١٠ بفضل الدعم المالي المقدم على أساس مخصص من الصندوق الاستئماني لتعزيز القانون الدولي. وقالت إن نقص التمويل المخصص للزمالة لا يزال، مع ذلك، يشكل مصدر قلق، وعلى جميع الدول الأعضاء دعم الجهود الرامية إلى المحافظة على عادة تقديم تلك المنحة سنويا.

٢٤ - وعلى الرغم من أن معلومات محددة عن أنشطة التدريب فيما يتعلق بقانون البحار قُدمت في تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/66/70)، ينبغي تقديم عرض قصير عن الزمالة للجنة السادسة بغرض اجتذاب المساهمات المالية للصندوق الاستئماني.

٢٥ - واختتمت كلامها بالتساؤل عما إذا كان من المزمع تقريب المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي إلى متناول البلدان الناطقة بالإسبانية.

٢٦ - **السيدة موريس** (مكتب الشؤون القانونية): قالت إن الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها لتعزيز تعدد اللغات،

إلا أن القيود المتعلقة بالميزانية ومحدودية الموارد تمنعها من توفير التدريب بجميع اللغات.

٢٧ - **السيد فاليك** (الجمهورية التشيكية): قال إن حكومة بلده طالما اعتبرت برنامج المساعدة على أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بسيادة القانون، حيث لا يتسنى الامتثال العالمي للقانون الدولي من دون نشر المعارف المتعلقة بهذا الموضوع. وقال إن البرنامج يُنظر إليه على أنه النشاط الأساسي للأمم المتحدة، حيث إنه يهدف إلى تعزيز المقاصد والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة. وينبغي الإبقاء على كل الأنشطة الوارد بيانها في تقرير الأمين العام (A/66/505)، بما فيها توسيع المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي ساهمت فيها حكومة بلده ماليا. ورحب بتفعيل الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي، وأعرب عن أمله في أن تُنظم دورة من هذا القبيل في منطقته كذلك.

٢٨ - ومضى قائلا إن حكومة بلده، بوصفها عضوا في اللجنة الاستشارية المعنية ببرنامج المساعدة، مدركة تماما لاستمرار الحاجة إلى التبرعات للإبقاء على البرنامج. وأشاد بجميع الدول التي قدمت تبرعات للإبقاء على سير عمله، وقال إنه ينبغي النظر بجدية في إمكانية استخدام الإيرادات التي يدرها بيع منشورات شعبة التدوين.

٢٩ - **السيد زيميت** (إسرائيل): قال إن القانون الدولي هو حجز الزاوية لتحقيق السلام والأمن، وهو يقوم بدور رئيسي في تيسير العلاقات بين الدول. ومضى قائلا إن حكومة بلده تؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز نشر القانون الدولي وزياده تفهمه، ولا سيما من خلال برنامج المساعدة. وأشاد بشعبة التدوين لما حققه البرنامج من إنجازات، وشدد على أهمية الحلقات الدراسية الإقليمية والمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي في ما يبذل من جهود لتعزيز تثقيف العلماء والمسؤولين في مجال القانون الدولي في أنحاء العالم. وأعرب عن ثقته بأنه سيتم العثور على التمويل الكافي لتيسير الأداء الكافي لتلك الأنشطة.

٣٠ - **السيدة كايوبانيا** (تايلند): قالت إن منح زمالات لمرشحين من البلدان النامية وتنظيم دورات دراسية إقليمية يساعد على تعزيز معارف المختصين وخبراتهم ويضيف قيمة كبيرة لأعمال البرنامج ومصداقيته. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تؤيد بقوة أهداف برنامج المساعدة، وأن التزامها بذلك يتجلى في التبرعات التي تقدمها للميزانية العادية للمنظمة ومشاركتها في التعاون فيما بين بلدان الجنوب واستضافتها لدورة دراسية إقليمية في عام ٢٠١٢، وهو ما مهد الطريق لتايلند لتصبح مركزا دائما لمثل هذه الدورات الدراسية. وأضافت أن حكومة بلدها قدمت أيضا تبرعا متواضعا بمبلغ ٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، وعرضت استضافتها للدورة السنوية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في عام ٢٠١٣.

٣١ - وأشارت إلى أنه من الضروري توفير الموارد الكافية لبرنامج المساعدة مما تدفعه الدول الأعضاء كافة من أنصبة مقررة ومن تبرعات على حد سواء. وقالت إن حكومة بلدها يساورها القلق إزاء تعذر توفير الزمالات أو تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية بشكل منتظم بسبب نقص الموارد المالية، وذلك على الرغم من تزايد الطلب على التدريب في مجال القانون الدولي. فالدول الأعضاء تقع على عاتقها مسؤولية مراعاة احتياجات البرنامج إلى التمويل وضمان أدائه السلس.

٣٢ - **السيد هيل** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومة بلده يسرها أن تكون عضوا في اللجنة الاستشارية لبرنامج المساعدة، التي قدمت إسهاما كبيرا في تثقيف الطلبة والمختصين في أنحاء العالم في مجال القانون الدولي. وأوضح

أن تلك المعارف تؤدي إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وتتيح للأجيال الجديدة من المحامين والقضاة والدبلوماسيين فهما أعمق للأدوات المعقدة التي تحكم عالما مترابطا. وأعرب عن تقديره للطرق المبتكرة التي مكّنت شعبة التدوين من ضمان استمرار البرامج الهامة على الرغم من محدودية الموارد.

٣٣ - **السيدة تاراتوخينا** (الاتحاد الروسي): أشادت بالجهود التي تبذلها شعبة التدوين للإبقاء على برنامج الزمالات في أكاديمية القانون الدولي بلاهاي وتنظيم دورات دراسية إقليمية تتعلق بالقانون الدولي. وينبغي مواصلة دراسة وتنظيم المواد التحضيرية المرتبطة بمختلف المعاهدات الدولية في إطار توسيع المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي. وأشارت إلى أن أعمال قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية في مجال تقديم المساعدة بشأن المشاركة في المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة وممارسات الإيداع تحظى بتقدير عال. ومضت قائلة إن حكومة بلدها ترى أن أنشطة البرنامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ينبغي تنفيذها وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/505) وتمويلها من خلال الاعتمادات التي تخصص من الميزانية العادية والتبرعات التي يجرى التماسها بنشاط.

٣٤ - **السيد بن محمد** (ماليزيا): قال إن وفد بلده يسره أن دورات دراسية إقليمية نظمت في مجال القانون الدولي في آسيا وأفريقيا في عام ٢٠١٠، بعد عدة سنوات من الانقطاع، وأن تايلند توافق على استضافة الدورة الدراسية الإقليمية المقبلة لفائدة المحامين من البلدان النامية. وأشاد بالاتحاد الأفريقي لتبرعه السخي لرعاية الدورات الدراسية الإقليمية في أفريقيا، ورحب بمنح ١٩ زمالة في عام ٢٠١١ في إطار برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي.

٣٥ - وأشار إلى أن وفد بلده يرحب بتدابير تحقيق وفورات في التكاليف التي اتخذتها شعبة التدوين لضمان منح أكبر عدد ممكن من الزمالات. لكنه استدرك قائلا إنه على الرغم من تلك الجهود المبذولة، ما زال برنامج المساعدة ككل يواجه صعوبات مالية. ومن ثم، ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تقديم التبرعات للبرنامج.

٣٦ - وفي هذا الصدد، قال إن ماليزيا تبرعت بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ لصندوق الزمالات التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث لتمكين المشاركين من البلدان النامية من حضور بعض من الدورات الدراسية التي يقدمها المعهد. واختتم بقوله إن وفد بلده يؤيد فكرة تخصيص إيرادات لبرنامج المساعدة مما يدره بيع المنشورات القانونية التي تعدها شعبة التدوين.

٣٧ - **السيدة كاكي** (اليابان): قالت إن وفد بلدها يرحب بالدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي التي نظمت في إثيوبيا وجمهورية كوريا في عام ٢٠١٠. وأشادت بالإمكانية المتاحة للوصول إلى المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي وبجودتها الاستثنائية، وهو ما بذلت حكومة بلدها قصارى جهدها لتعميمه على المحامين والأساتذة الدوليين في أنحاء البلد عن طريق شريط فيديو ترويجي. وأضافت أن اليابان دأبت على تقديم تبرعات للصندوق، كما أنها تعمل على نشر معلومات عن المكتبة، وحثت سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

٣٨ - **السيد كوتزي** (جنوب أفريقيا): قال إن برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه يشكل نشاطا أساسيا من أنشطة الأمم المتحدة التي ينبغي دعمها بوصفها أداة مهمة لتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وأعرب عن أسفه لتعذر تنظيم دورات دراسية إقليمية بصفة منتظمة بسبب نقص الموارد المالية. لكنه استدرك قائلا إن وفد بلده يسره أن

حكومة تايلند أشارت إلى رغبتها في استضافة دورة دراسية إقليمية في آسيا في عام ٢٠١٢؛ وأن حكومة المكسيك أبدت اهتمامها باستضافة دورة دراسية إقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٣؛ وأن أكاديمية القانون الدولي بلاهاي قد توسع نطاق تعاونها مع شعبة التدوين ليشمل هذه الدورات الدراسية الإقليمية.

٣٩ - وأشاد بجهود شعبة التدوين الرامية إلى المساهمة في تثقيف الطلبة والمختصين في مجال القانون الدولي في أنحاء العالم، وأعرب عن تطلعه إلى أن تنظر الشعبة في إمكانية إصدار منشور يتعلق بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً. ورحب أيضا باستمرار توزيع منشورات الأمم المتحدة على المؤسسات في البلدان النامية.

٤٠ - ومضى قائلا إن المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي تمثل إسهاما كبيرا في تدريس القانون الدولي ونشره، حيث تتيح فرصة للجميع، بغض النظر عن الموقع، للاستفادة من معارف خبراء بارزين. ومن ثم، يجري حث الدول الأعضاء على المساهمة في دعم ما يُعدُّ مبادرة مميّزة.

٤١ - **السيد بافليشينكو** (أوكرانيا): قال إن الجهود التي تبذلها شعبة التدوين للإبقاء على برنامج المساعدة على الرغم من النقص الكبير في التمويل هي موضع تقدير كبير، وكذلك الشأن بالنسبة للتدابير المتخذة لتحقيق وفورات في التكاليف فيما يتعلق ببرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود المبذولة لاستئناف الممارسة المعتادة المتمثلة في تنظيم دورات دراسية إقليمية ولتوسيع المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي وتحسينها.

٤٢ - ومضى قائلا إن حكومة بلده تؤيد بقوة برنامج المساعدة باعتباره مصدرا هاما للمعرفة في مجال القانون الدولي بالنسبة للمجتمع الدولي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة، بيد أنها تبدي قلقها إزاء النقص المزمن في الموارد المتاحة لأنشطة البرنامج. ولذلك فهي لا تشجع الدول الأعضاء على تقديم التبرعات فحسب، وإنما على اتخاذ خطوات أيضا لضمان استمرار البرنامج، بما في ذلك التمويل المناسب من الميزانية العادية، بل واستخدام آليات تمويل بديلة مثل الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات القانونية التي تعدها شعبة التدوين.

٤٣ - **السيدة ني ميرهارتيك** (أيرلندا): قالت إن أساليب التدريب والنشر المستخدمة من قبل برنامج المساعدة تصدر عن رغبة في الابتكار واستخدام التكنولوجيات الحديثة. وأضافت أن المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، بوجه خاص، تجمع بين موارد أكاديمية من الطراز العالي والمحفوظات التاريخية المتعددة الوسائط لجعل القانون الدولي مادة حية، والإسهام بذلك في زيادة فهم القانون الدولي وتاريخ وتطور الأمم المتحدة ذاتها.

٤٤ - وأعربت عن سرور وفد بلدها باستئناف الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي وبالتدابير الرامية إلى تحقيق وفورات في التكاليف التي اعتمدت للمساعدة على زيادة عدد المشاركين في برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي. وأردفت قائلة إن أيرلندا قدمت على مر السنين تبرعات متواضعة لبرنامج المساعدة، غير أنها كانت ذات طابع متسق؛ وأضافت أن بلدها يحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوه.

٤٥ - **السيدة كيسادا** (شيلي): قالت إن دراسة القانون الدولي ونشره أمر حيوي في المجتمعات المعاصرة وينبغي دعمه. وذكرت في هذا الصدد أن شيلي قدمت تبرعات فيما مضى لتمويل الزمالات في مجال قانون البحار، كما تبرعت بمبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج المساعدة في عام ٢٠١١. وأضافت أن بلدها

سيستضيف البرنامج الخارجي لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي من أجل أمريكا اللاتينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهو ما من شأنه أن يمكِّن ٤٠ من المشاركين الشباب من المنطقة من توطيد معرفتهم بالقانون الدولي.

٤٦ - **السيد مقاوم** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن برنامج المساعدة أسهم بشكل كبير في تفهم القانون الدولي ودوره في العلاقات الدولية. وأضاف أن تدشين المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي مثال جيد يبين كيف أن البرنامج استفاد بشكل كامل من الموارد المتاحة، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة، للاضطلاع بولايته وتوسيع قاعدة جمهوره. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بمبادرة شعبة التدوين المتمثلة في تنظيم دورات دراسية إقليمية في مجال القانون الدولي، وهو ما أتاح تقديم تدريب ذي جودة عالية من قبل كبار العلماء والمختصين على طائفة واسعة من المواضيع الأساسية المتعلقة بالقانون الدولي، فضلا عن مواضيع محددة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية في منطقة بعينها.

٤٧ - واختتم قوله بأن وفد بلده يؤكد الحاجة إلى رصد موارد مستدامة وكافية من كل من الميزانية العادية والتبرعات لتمكين البرنامج من مواصلة عمله.

٤٨ - **السيد أونوو** (نيجيريا): قال إن برنامج المساعدة قد بذل جهودا محمودة لضمان إتاحة أنشطة التدريب للمحامين من البلدان النامية، بما في ذلك الدورة الدراسية الإقليمية التي عقدت في إثيوبيا في عام ٢٠١٠. وأضاف أن البرنامج أداة حيوية لتعزيز قدرات الدول وخبراتها في مجالات هامة للتنمية البشرية، وأنه بذلك يستحق الدعم. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بالجهود المبذولة للحفاظ على المواد السمعية البصرية ورقمنتها ونشرها من أجل تعزيز فهم دور الأمم المتحدة في مجال التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

٤٩ - وحث وفد بلده الدول الأعضاء على تعزيز الوضع التمويلي للبرنامج، بل وعلى النظر في استخدام الإيرادات المتأتية من بيع المنشورات القانونية لهذا الغرض.

٥٠ - **السيدة غاسو** (غانا): قالت إن شعبة التدوين سعت بشكل دؤوب إلى الوفاء بمسؤولياتها إزاء برنامج المساعدة على الرغم من القيود المالية التي تواجهها. وذكرت أن الدورة التدريبية التي قدمت في أديس أبابا في شباط/فبراير ٢٠١٠ أتاحت لـ ٣٢ من المحامين الشباب من بلدان أفريقية ناطقة بالإنكليزية تعزيز فهمهم لطائفة واسعة من المواضيع في مجال القانون الدولي.

٥١ - لكنها استدركت قائلة إنه من المحزن أن نلاحظ أنه على الرغم من الطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي، فإن القيود المالية تهدد قدرة البرنامج على تعزيز سيادة القانون من خلال تدريس القانون الدولي ونشره. وأكدت أن ثمة في الواقع احتمالا بأن تلغى الدورة الدراسية الثانية، المقرر عقدها في أديس أبابا في عام ٢٠١٢، إذا لم يتم تلقي مساهمات طوعية.

٥٢ - وبالتالي، يدعو وفد بلدها الدول الأعضاء إلى التصدي على وجه السرعة للتحديات التي تواجه البرنامج، وخصوصا القيود المالية وغيرها من القيود المتعلقة بالموارد التي تم تحديدها في تقرير الأمين العام (A/66/505). وأضافت أنه ينبغي للدول الأعضاء التي لديها القدرة على تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني المنشأ بغرض دعم أنشطة برنامج المساعدة أن تقوم بذلك، وإن كان من المفترض أن يمول البرنامج أساسا من الميزانية العادية لضمان استمراره.

٥٣ - **السيد زابالا** (إيطاليا): قال إن برنامج المساعدة يشكل نشاطا أساسيا من أنشطة الأمم المتحدة التي تساعد على تعزيز الأهداف الأساسية للمنظمة، حيث إن دراسة القانون الدولي وتدريسه ونشره وزيادة تفهمه تقوم بدور

أساسي في منع نشوب النزاعات وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات. وأعرب عن إشادة وفد بلده بشعبة التدوين لاستخدامها التكنولوجيات الجديدة واعتمادها تدابير لتحقيق وفورات في التكاليف بغية ضمان الاستدامة المالية للبرنامج. وذكر أن من المهم للبرنامج أن يكون ممولا بالقدر الكافي ليتسنى له مواصلة خدمة المجتمع الدولي.

٥٤ - **السيد إدريس** (إريتريا): قال إن برنامج المساعدة نشاط مهم وأساسي في مجال القانون الدولي يؤدي إلى توطيد السلام والأمن الدوليين وتعزيز العلاقات الودية بين الدول. وأضاف قائلا إن البرنامج يساعد على تعزيز سيادة القانون من خلال تدريس القانون الدولي ونشره، ولا سيما لفائدة المحامين في البلدان النامية، بما في ذلك بلده.

٥٥ - وأعرب عن اقتناع حكومة بلده بأن المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي تشكل أداة مفيدة لتعزيز فهم أفضل لدور الأمم المتحدة في ميدان القانون الدولي، وذكر أنها ستستمر في دعمها. وأشار إلى أن البرنامج ينبغي أن يتلقى التمويل الكافي من الميزانية العادية لاستكمال التبرعات الواردة من الدول الأعضاء.

٥٦ - **السيد قرانوح** (لبنان): قال إن برنامج المساعدة يساهم في تعزيز القانون الدولي وسيادة القانون، وأثنى على الجهود التي يبذلها مكتب الشؤون القانونية، ولا سيما شعبة التدوين التابعة له. وذكر أن إنشاء مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي وتطويرها بصفة مستمرة هو في حد ذاته إنجاز يتعين الحفاظ عليه ودعمه. فالمكتبة عبارة عن مستودع قيِّم للقانون الدولي بالنسبة للمختصين في القانون والأكاديميين، بل وللدبلوماسيين أيضا. وأشار إلى أن عدد مستخدمي خدمات البرنامج في لبنان تضاعف أربع مرات خلال عامين فقط. وقوبل بالترحيب أيضا كل من الدورات الدراسية الإقليمية وبرنامج الزمالات في مجال القانون الدولي لما تتيحه من فرص للمختصين في البلدان النامية لتوسيع آفاق معرفتهم بالقضايا المعاصرة في القانون الدولي. وأشار إلى أن المنشورات القانونية التي تعدها شعبة التدوين تكتسي كذلك أهمية خاصة، وأعرب عن أمله في أن تتاح باللغة العربية، حيثما كان ذلك ممكنا.

٥٧ - وبالنظر إلى الحاجة الحتمية إلى موارد إضافية لتوسيع نطاق أنشطة البرنامج وتطويرها، فقد ضم صوته إلى دعوة الدول وسائر أصحاب المصلحة إلى تقديم الدعم المادي أو العيني لهذا الغرض. وأضاف أنه يجدر أيضا بحث وسائل بديلة لمعالجة النقص في التمويل، مثل تدريب الأفراد على الصعيدين الإقليمي والمحلي لكي يتسنى لهم نقل معارفهم فيما بعد إلى المختصين في بلدانهم.

٥٨ - ومضى قائلا إن القانون الدولي هو القاسم المشترك الذي يوحد جميع البلدان على حد سواء، ومبعث ذلك اعتقاد تلك البلدان بالحاجة إلى إطار عالمي من شأنه أن يضمن سيادتها واستقلالها وأمنها، واستقرار العلاقات فيما بينها على أساس من العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وأشار إلى أن لبنان، بوصفه عضوا في اللجنة الاستشارية، سيواصل دعمه لبرنامج المساعدة.

٥٩ - **السيد سول كيونغ - هون** (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده يثني على الجهود التي تبذلها شعبة التدوين لتعزيز برنامج المساعدة وتفعيله ولتعزيز سيادة القانون. وأشار إلى أنه في ظل الطلب المتزايد على التدريب في مجال القانون الدولي ونشره، من المهم تعزيز كفاءة البرنامج من خلال استخدام التكنولوجيا الجديدة. وينبغي للبرنامج أيضا أن يكون مبسطا يستفيد على نحو أفضل من موارده المحدودة، كما يتضح من مثال المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، التي تتيح تدريبا منخفض التكلفة وعالي الجودة عبر شبكة الإنترنت على نطاق عالمي.

٦٠ - وأردف قائلا إن حكومة بلده تلتزم التزاما قويا بتحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة للمساعدة. لكنه استدرك قائلا إنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن أي أنشطة تدريبية تنظَّم في إطار البرنامج ينبغي تكييفها لتلبي الاحتياجات المحددة لجمهوره المستهدف.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.